

بالشي في حاجته او كان مشاركا في فعله فكون على اول صفة وفي الثاني قد ازيد  
 ونحو ذلك على الارجح لا غير مثل لا يد ولا غيره ولا آمن يتولى وما اسبه ذلك  
 السان نحو جدي مثل منقره او متوحدا او غير متساو ونحو ذلك لان العوض  
 من التاكيد في تعبيره على ما عرفت واللسان في التسمية في الاول ان الفعل صمد  
 من غير كره والى الثاني انه صمد عنك يتساوى في ذلك صرحا ومطابا بعد على وقع  
 الاول نحو لا غيرى على وجه الثاني في نحو جدي دون العكس وقد لا في نحو لا غير  
 في غيره في ذهن السامع وول للخصيص نحو هو على الجسد تصدأ الى ان يقر  
 ذ من السامع ويحق انه فعل على الجسد لا الى ان يقر لا يفعل ذلك  
 فتعريفه كغير الاسناد كما ذكر في باب كون المشدده وكذا اذا كان الفعل  
 مشددا بعد ما في التخصص على ما سمعت في حاجتي فصدأ الى تخصيصه بعد  
 السمع وقد با في المعقود ولم يزل المصنف اياهم في غيره عليه التفرقة عند  
 تأكيدها المسند اليه فانما على الاستثناء خلافا للتخصص على ان لا يكون فاعلم  
 ان لا يكون كالكذب في الكذب وكذا في كذب انت مع ان لا يكون في الكذب فاعلم  
 لانه انما كيد المحكوم عليه لا يلزم عدم كبره بقولنا لا يكون في الكذب على الضمير  
 المستثنى وانما هو كيد على معنى ان المحكوم عليه يفتي الكذب على الضمير لا غيره و  
 معنى لا غير انك لا تظن ان عدم الكذب في هذه الدنيا اله التي تفكر فيها مستثناة  
 الى غير الضمير وانما السند نه الى الضمير على سبيل التميز والتمييز وليس  
 معناه ان يفتي الكذب بضمير غيره قطبا مل وكذا قولنا سمعت انا في حاجتك لا تفيد  
 التخصص ولا المعقود بل يفيد صمد والسمع من المتكلم فيصير من غير جوارح  
 او نسيان وهذا الذي قصده صاحب مفتاح حقا قال وليس اذا قلت سمعت  
 في حاجتك او سمعت انا في حاجتك خليا بل يكون عربا للسمع وجوز سمع  
 حاجته وقد وقع خطأ منه في فاعله فقصده ان لا الخطا اذا قلنا انك  
 المثل لا الجزاء ابتداء متبدا للسمع صمد والسمع في حاجته منك من حيث  
 تميزه واسمها ونسبها الى الفاعل مع وانما لم يصرح للمعقود لانها  
 اورد هذه الكلمة في حق التخصص وانما خص السان بالمثل لا لغيره لانه هو  
 محل الاستثناء في السامع العلامة فذا اورد في هذه المقالة على سبيل التميز  
 او التمييز او التبيان ما لا يشك انك المثل منه على التمييز والتعريف وذلك انه

قال انك اذا قلت ابتداء اى من غير علم الخطاب لوجود سمي منك سمعت صمد من  
 غير انك لا يجوز واسمها وسببها وسببها وسببها وسببها وسببها وسببها وسببها  
 منقطع اولاف الابدان اسعت في حاجتك فاسمها لا يصح الا بان كلف غير من  
 او سببها اما الاموال فلان في ذلك انما سمعت انا في الخطا في الفاعل لا فان  
 في جوارح السمع فاذ اسجلته لا فاذ وجود السمع فاما ان يكون باعتبار ان لا  
 معناه فكون محال او باعتبار ان معناه فكون سببا ان لم يعرف انه ليس معناه  
 او سببا ان عرف ذلك با ما الثاني فلابد ان ادعت ان سمعت في حاجتك لا في  
 الاستثناء بل عند خطا الخطاب في الفاعل بان اعتمد نسبة الفعل الى الفاعل الا  
 في الشركة فان كان قد نسبته الى غير سببها لكان نحو ان لا يكون سببا او نسيان  
 فالجوز او السبب او النسب على الاول من المتكلم وعلى الثاني من مخاطب يفتي على  
 كلامه هذا ما في التخصيص من التفرقة هذا الذي ذكر من تفصيله اذ انما فعل  
 على شرط وانما على الفعل على شرط فان عدمه او التباين في التخصص والاول  
 اى ما فعل نحو جعل جاني اى لا امره فيكون تخصيص جنس اولا جلال فيكون  
 واحدا قال لا سمع عبدنا لفا هرا نه قد يكون في اللفظ بل على امر لم يقع  
 الفصد الى احد هرا وول الاخر فصره في الاخر بان لم يدخل في الفصد  
 كان لم يدخل في ذلك الا لفظه واصل الكون ان يكون لواحد من الجنس مع العصد  
 نظا تارة الى الجنس معطرا اذا اعتمد الخطاب بهذا الكلام ان قد انا كلف  
 ولم يدخر ما حله ارجل هوام اوله او اعتمد انه امره وتارة الى لوجده معطرا  
 كما اذا عرفت انه قد انا ك من صوم جنس الرجال ولم يدخر ارجل هنام رجالان  
 او اعتمد انه رجالان ولفظه لا يلائمها بضعف عن انه يدخل في تخصيص الجنس  
 لخصص اللفظ لغيره جعل جاني على معنى ان لفاي من جنس بطول ارجل الرجال  
 من جنس قصارهم عطا هو كلام المصنف انه اذ انما يفعل على سبب التميز  
 قطعا وليصح كلام السمع كما يشعر باللفظ من الينا على سببها لبا على المعرف على  
 في موضع من دلالة اللفظ الى ان انا على المتكلم انما قد يكون للمعقود لكن  
 يتعلم ان تخصصه للجنس الواحد كما في التخصص والها تارة في كلامه عند  
 لخصي معنى المعقود وانما اى عيدا لفا هم لسكان على ذلك على خطا  
 لعدم المسند اليه بعد التخصص لكن خالفة في مثل ذلك وتفصيل لا

بما لا يشك في حاجته او كان مشاركا في فعله فكون على اول صفة وفي الثاني قد ازيد  
 ونحو ذلك على الارجح لا غير مثل لا يد ولا غيره ولا آمن يتولى وما اسبه ذلك  
 السان نحو جدي مثل منقره او متوحدا او غير متساو ونحو ذلك لان العوض  
 من التاكيد في تعبيره على ما عرفت واللسان في التسمية في الاول ان الفعل صمد  
 من غير كره والى الثاني انه صمد عنك يتساوى في ذلك صرحا ومطابا بعد على وقع  
 الاول نحو لا غيرى على وجه الثاني في نحو جدي دون العكس وقد لا في نحو لا غير  
 في غيره في ذهن السامع وول للخصيص نحو هو على الجسد تصدأ الى ان يقر  
 ذ من السامع ويحق انه فعل على الجسد لا الى ان يقر لا يفعل ذلك  
 فتعريفه كغير الاسناد كما ذكر في باب كون المشدده وكذا اذا كان الفعل  
 مشددا بعد ما في التخصص على ما سمعت في حاجتي فصدأ الى تخصيصه بعد  
 السمع وقد با في المعقود ولم يزل المصنف اياهم في غيره عليه التفرقة عند  
 تأكيدها المسند اليه فانما على الاستثناء خلافا للتخصص على ان لا يكون فاعلم  
 ان لا يكون كالكذب في الكذب وكذا في كذب انت مع ان لا يكون في الكذب فاعلم  
 لانه انما كيد المحكوم عليه لا يلزم عدم كبره بقولنا لا يكون في الكذب على الضمير  
 المستثنى وانما هو كيد على معنى ان المحكوم عليه يفتي الكذب على الضمير لا غيره و  
 معنى لا غير انك لا تظن ان عدم الكذب في هذه الدنيا اله التي تفكر فيها مستثناة  
 الى غير الضمير وانما السند نه الى الضمير على سبيل التميز والتمييز وليس  
 معناه ان يفتي الكذب بضمير غيره قطبا مل وكذا قولنا سمعت انا في حاجتك لا تفيد  
 التخصص ولا المعقود بل يفيد صمد والسمع من المتكلم فيصير من غير جوارح  
 او نسيان وهذا الذي قصده صاحب مفتاح حقا قال وليس اذا قلت سمعت  
 في حاجتك او سمعت انا في حاجتك خليا بل يكون عربا للسمع وجوز سمع  
 حاجته وقد وقع خطأ منه في فاعله فقصده ان لا الخطا اذا قلنا انك  
 المثل لا الجزاء ابتداء متبدا للسمع صمد والسمع في حاجته منك من حيث  
 تميزه واسمها ونسبها الى الفاعل مع وانما لم يصرح للمعقود لانها  
 اورد هذه الكلمة في حق التخصص وانما خص السان بالمثل لا لغيره لانه هو  
 محل الاستثناء في السامع العلامة فذا اورد في هذه المقالة على سبيل التميز  
 او التمييز او التبيان ما لا يشك انك المثل منه على التمييز والتعريف وذلك انه

بما لا يشك في حاجته او كان مشاركا في فعله فكون على اول صفة وفي الثاني قد ازيد  
 ونحو ذلك على الارجح لا غير مثل لا يد ولا غيره ولا آمن يتولى وما اسبه ذلك  
 السان نحو جدي مثل منقره او متوحدا او غير متساو ونحو ذلك لان العوض  
 من التاكيد في تعبيره على ما عرفت واللسان في التسمية في الاول ان الفعل صمد  
 من غير كره والى الثاني انه صمد عنك يتساوى في ذلك صرحا ومطابا بعد على وقع  
 الاول نحو لا غيرى على وجه الثاني في نحو جدي دون العكس وقد لا في نحو لا غير  
 في غيره في ذهن السامع وول للخصيص نحو هو على الجسد تصدأ الى ان يقر  
 ذ من السامع ويحق انه فعل على الجسد لا الى ان يقر لا يفعل ذلك  
 فتعريفه كغير الاسناد كما ذكر في باب كون المشدده وكذا اذا كان الفعل  
 مشددا بعد ما في التخصص على ما سمعت في حاجتي فصدأ الى تخصيصه بعد  
 السمع وقد با في المعقود ولم يزل المصنف اياهم في غيره عليه التفرقة عند  
 تأكيدها المسند اليه فانما على الاستثناء خلافا للتخصص على ان لا يكون فاعلم  
 ان لا يكون كالكذب في الكذب وكذا في كذب انت مع ان لا يكون في الكذب فاعلم  
 لانه انما كيد المحكوم عليه لا يلزم عدم كبره بقولنا لا يكون في الكذب على الضمير  
 المستثنى وانما هو كيد على معنى ان المحكوم عليه يفتي الكذب على الضمير لا غيره و  
 معنى لا غير انك لا تظن ان عدم الكذب في هذه الدنيا اله التي تفكر فيها مستثناة  
 الى غير الضمير وانما السند نه الى الضمير على سبيل التميز والتمييز وليس  
 معناه ان يفتي الكذب بضمير غيره قطبا مل وكذا قولنا سمعت انا في حاجتك لا تفيد  
 التخصص ولا المعقود بل يفيد صمد والسمع من المتكلم فيصير من غير جوارح  
 او نسيان وهذا الذي قصده صاحب مفتاح حقا قال وليس اذا قلت سمعت  
 في حاجتك او سمعت انا في حاجتك خليا بل يكون عربا للسمع وجوز سمع  
 حاجته وقد وقع خطأ منه في فاعله فقصده ان لا الخطا اذا قلنا انك  
 المثل لا الجزاء ابتداء متبدا للسمع صمد والسمع في حاجته منك من حيث  
 تميزه واسمها ونسبها الى الفاعل مع وانما لم يصرح للمعقود لانها  
 اورد هذه الكلمة في حق التخصص وانما خص السان بالمثل لا لغيره لانه هو  
 محل الاستثناء في السامع العلامة فذا اورد في هذه المقالة على سبيل التميز  
 او التمييز او التبيان ما لا يشك انك المثل منه على التمييز والتعريف وذلك انه

195

Copyright © King Saud University

قار